فوق الطاولة

هني الحمدان

الحكومة والمنتج الوطني!

هل صورة المنتج الوطني كما يرام..؟ بمعنى ما مدى اهتمام الجهات المعنية لإبراز هذا المنتج مهما كان صنفه ونوعه..؟!

بين الحين والآخر تتحفنا غرف التجارة والصناعة والزراعة وغيرها بأهمية إبراز المنتج الوطني وضرورة المشاركة بالمعارض الخارجية لإظهار دوره ومكانته.. ونسأل هنا: هل وصل للمستوى المنشود...؟. رغم ما يعتريه من صعوبات وتحديات ربما قللت من غنى التنوع والوفرة خلال الآونة الأخيرة..؟!

عندما تدخل إلى بعض المحال التجارية والمولات تحديداً تلاحظ ظاهرة إيجابية تتعلق بالترويج وإبراز المنتجات المحلية على الرفوف والمساحات الأخرى ضمن طريقة إعلانية جاذبة للمستهلك، وهذه المسألة بكل تأكيد تمثل حالة حضارية داعمة للحالة الصناعية والتجارية التي تحصل... لكن لن تلقى هكذا حالة بالعديد من المحال التجارية الأخرى..!

إن «دعماً» كهذا مطلوب دائماً لما يحمله من فوائد، لذلك تسعى الكثير من دول العالم الأخرى إلى حث مواطنيها والطلب منهم دعم الشراء والدعاية للمنتج المحلي والترويج له، لأن هذا الأمر «مهم» لما له من دور «تكاملي» في دعم واستقرار الاقتصاد الوطني وارتباطه الجذري مع التنمية، ناهيك عن أنه يمثل إحدى أهم الركائز والبدائل لتنويع مصادر الدخل، وبالتالي تقوية مراكز المؤسسات الصناعية على المستوى الإداري والتنظيمي وأيضاً تضخيم دخلها المالي وتنشيط حركة السوق وبالتالي قدرتها على استيعاب الحالمين بالدخول إلى سوق العمل.

دعم إنتاج وعرض وشراء المنتج الوطني سوف يزيد من الإنتاج ويترتب عليه دعم كل المشروعات حتى الصغيرة والمتوسطة منها، وكذلك تطوير آليات نقل وتسويق المنتجات، أما الفائدة العظمى فهي دفع عجلة الاقتصاد وتدوير المال في الداخل وعدم هروب الأموال إلى الخارج. كما أن دعم المنتج الوطني سوف يجذب المزيد من الاستثمارات، فعندما يرى المستثمر «الأجنبي» – إن وجد – القوة الشرائية في البلد فإنه بكل تأكيد سيحرك رؤوس أمواله فيه، وسيترتب على هذا التشغيل النقدي الكثير من الفوائد التي تعود بالنفع على الدولة والجماعات التجارية والعامة من الناس.

إن كل تلك الأمور وإنجازها على أرض الواقع يتطلب تضافر جميع الجهود، إذ «لا» يمكن لأي مجتمع أن يحقق نهضة حضارية ويتجاوز معوقات التنمية، إلا بالاعتماد على المنتجات المحلية، ويجب على الحكومة دعم حقيقي للمنتج الوطني، لا فرض قيم جديدة مرهقة على الصناعي والفلاح، وبذلك نفقد جزءاً كبيراً من الإنتاجية. !

إن المبادرات «الإيجابية» التي تخدم الوطن والمواطن من الأشياء التي يجب الإشادة بها وأيضاً العمل على انتشارها في أكثر من موقع آخر، ونحن نشير لدور غرف التجارة السورية والصناعية حيال مساعيهما تجاه الترويج للمنتج السوري، خاصة أنهما وضعا خطة لتنشيط الصادرات للمنتجات المحلية من خلال مشاركات جدية في المعارض الدولية وإحياء أنشطة كل المعارض المحلية وتبادل المعلومات مع مئات الشركات العربية والأجنبية، دور كهذا ومسؤولية «واعية» تعزز واجبها في الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والإنتاجي للمنتج الوطني وللبلد..

الحكومة مطالبة اليوم بالالتفات الحقيقي لتسهيل كل ما يعزز مكانة وحيوية المنتج الوطني، عبر اتخاذ قرارات تخفيفية لزيادة الكميات لا تأطيرها وإحجام اليد المنتجة من خلال تثقيلها بمعوقات كزيادة أعباء مستلزمات الإنتاج وغيرها.

لنعمل جميعاً على مساندة المنتج الوطني فجميعنا نشترك في هدف واحد، وهو تطوير اقتصاد البلد.

مزاد على العقارات المعروضة للاستثمار

عبد اللطيف: تعزيز مبدأ الشفافية وتحقيق رافد مالي

الظاهر لـ«الوطن»: للحصول على أسعار مناسبة تتوافق مع ظروف السوق العقاري

هناء غانم

أكد وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف أهمية تطوير الأسس الموضوعة في آلية طرح المزادات العلنية لتحقيق خدمات الضواحي السكنية التي تم وضعها في الخدمة وتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم عمل المؤسسة وذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس مع مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان، حيث تم اعتماد الأسس المقترحة من المؤسسة العامة للإسكان للتصرف بالعقارات الاستثمارية العائدة للمؤسسة بطريقة المزاد العلني ووفق ما نصت عليه القوانين المتبعة بالمؤسسة العامة للإسكان ذات الصلة لتطوير عملها وتعزيز مبدأ الشفافية والارتقاء بالخدمات وتنمية موارد المؤسسة، مؤكداً أن هذه المقترحات تسهم في تعزيز الشفافية في العمل وتحقيق الرافد المالي للمؤسسة خاصة أن هناك إجراء ستقوم به المؤسسة لتقييم الخطة بشكل دوري بعد مرور ستة أشهر على تطبيقها.

وتركز الاجتماع على أهمية تحديث معلومات وبيانات الوحدات العقارية وتحديد أسعار بيع واستثمار مناسبة تتوافق مع ظروف السوق العقاري وتنظيم عملية البيع والاستثمار في إطار توفير الخدمات الضرورية للشاغلين والتركيز على رفد المؤسسة وتعزيز السيولة المالية اللازمة لعملها لتحقيق الاستدامة المالية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضافت الظاهر: إن الهدف الأول من تطوير أسس وآلية طرح المزادات العلنية هو المحافظة على التوازن في السوق العقاري بين العرض والطلب، والأهم أن هذا الإجراء سوف يسهم في ضبط السوق العقاري.

وأضافت الظاهر حول تطوير آلية طرح وحداتها العقارية بيعاً أو استثماراً بالمزادات العلنية والذي يعتبر أحد أساليب تمويل المؤسسة: إن المؤسسة كانت تطرح مزاداتها وفق خطط سنوية ونتيجة المتابعة ارتأت المؤسسة تطوير آلية العمل المتبعة لطرح الوحدات الاستثمارية بالمزاد، وبناء عليه قامت المؤسسة بتقييم الآلية المتبعة حالياً وتطويرها لجهة قيام فرع المؤسسة بوضع خطة عامة للبيع والاستثمار لتوزيع المساحات الإجمالية التي يمكن طرحها بالمزادات العلنية خلال العام بما ينسجم مع نسب إشغال المخطط التنظيمي لتأمين الخدمات للمناطق السكنية والمناطق المنظمة التي يحتاجها المخطط من محال وفعاليات تجارية وخدمية ومشاف خاصة ومدارس وغيرها، وذلك ضمن مراحل إضافية لاعتماد معايير وتوفير الاحتياجات الخدمية المطلوبة للمنطقة في كل مرحلة وواقع السوق العقاري من العرض والطلب وهو ما يمكن الاستدلال عليه إلى حد ما من خلال الفنيين المعنيين في فرع المؤسسة.

وأشارت إلى أن خطوات العمل بدأت بالجرد والتحديث ووضع خطة عن آلية الطرح بالمزاد والتقييم الدوري، كذلك هناك خطط مرحلية بناء على الخطة العامة ثم يبدأ الطرح بالمزادات وفق الإجراءات المنصوص عليها أصولاً في نظام العقود، مؤكدة أن هناك تقييماً دورياً بشكل مستمر لعمليات البيع بالمزادات كما يتم عرضها على مجلس الإدارة في المؤسسة.

وذكرت الظاهر أنه تم اعتماد منصة إلكترونية توضع فيها المخططات التنظيمية وكل الوحدات الاستثمارية لطرحها بالمزادات بهدف تعزيز الشفافية والارتقاء بعمل المؤسسة لجهة الخدمات والمناطق التنظيمية وتنمية موارد المؤسسة المالية.

كما تناول الاجتماع تأكيد عدم الإخلال بالتوازن بين العرض والطلب وتجنب الطرح في أوقات غير مناسبة وتقليل مخاطر انخفاض العائد المالي للبيع وتطوير آلية اختيار الوحدات العقارية المعدة للبيع لتعزيز الطلب وبما يشجع على زيادة نسب إشغال الأبنية السكنية من خلال توفير الخدمات اللازمة للشاغلين.

مفاجأة.. التجار يشتكون أيضاً!

عضو غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: ١٠٠ ألف تاجر خرجوا من السوق والحكومة لا تدعمنا

رامز محفوظ

كشف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الدعم الحكومي موجه اليوم فقط إلى القطاع الصناعي وليس هناك أي دعم يذكر للقطاع التجاري الذي يعتبر من القطاعات الحيوية والمهمة والداعمة للاقتصاد الوطني حتى إن القطاع الزراعي لا يلقى الدعم اللازم، مبيناً أن هذا الأمر يعتبر خطأً في الفكر الاقتصادي الحكومي إذ إنه لا يمكن التوجه إلى دعم خانة واحدة من خانات الاقتصاد بعيداً عن بقية الخانات الأخرى.

وأضاف: إن عدد العاملين في القطاع التجاري في سورية أكبر بكثير من العاملين في القطاع الصناعي، إذ إن خانة الصناعيين لا تشكل سوى ١٠ بالمئة من المجتمع، لذا يجب التوجه إلى دعم بقية خاناته وأن تكون هناك عدالة بالدعم.

ولفت إلى أن عدد السجلات التجارية الموجودة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نحو ١١٠ آلاف سجل، في حين أن السجلات الفاعلة منها اليوم والموجودة في غرفة تجارة دمشق نحو ٧ آلاف سجل، أي إن أكثر من ١٠٠ ألف تاجر لديهم سجل تجاري خرجوا من العمل التجاري وهذا الأمر يعتبر بمنزلة خسارة للاقتصاد، مبيناً أن عدم وضوح القوانين التجارية يؤدي إلى انكماش تجاري وهذا ما يحصل اليوم.

وأشار إلى أن التاجر في سورية حالياً هو في أسوأ حالاته نتيجة عدم توجه الحكومة لدعمه والوقوف بجانبه بالشكل المطلوب، مشيراً إلى أن الحكومة لديها خطة لدعم الصناعة حتى عام ٢٠٣٠ لكن ليست لديها خطة لدعم التجارة لمدة شهر.

وبين أن العديد من القوانين التي صدرت ساهمت بأذية التجار ومنها بند معاقبة التاجر بالحبس الموجود في القانون رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك عند ضبط مخالفة في التسعيرة، إضافة إلى تقييد حركة رأسمال التاجر التي عرقلها وجود المنصة.

وعن التسهيلات التي قدمتها الحكومة للتجار مؤخراً بناء على مطالبهم مثل إلغاء نسبة الـ١٥ بالمئة التي كان يعطيها المستورد للمؤسسة السورية للتجارة عند استيراد البضاعة وغيرها من التسهيلات الأخرى بين أكريم أن الحكومة لا تعطي تسهيلات للتاجر في حين أنها تقدم العديد من التسهيلات للصناعي وتلبي مطالبه، والدليل أن الحكومة تمنح قروضاً صناعية للصناعي ولا تعطي التاجر قروضاً ويجب أن تكون هناك عدالة في منح القروض.

وأكد أنه ليس هناك أي شيء مشجع على عودة رأس المال من الخارج إلى سورية، ورأس المال الخارجي يرفض العودة إلى سورية بسبب القوانين الموجودة والمعرقلة لعودته، ويجب أن تتجه الحكومة اليوم لفتح مشروعات جديدة من خلال العمل على تحقيق التسهيلات والأمان الاقتصادي لإدخال رؤوس الأموال من الخارج.

وختم أكريم بالقول: إن الأسواق في حالة جمود وتعتبر في أسوأ حالاتها بسبب الفرق الكبير بين دخل الموظف وقيمة سعر الصرف والذي لا يتناسب مع الدخل.

تيناوي لـ«الوطن»: القوانين تصب في مصلحة التجار والصناعيين في الوقت نفسه

بدوره أكد عضو مجلس الشعب محمد زهير تيناوي أن الحكومة تقدم تسهيلات للتجار والصناعيين على حد سواء وليس هناك أي دعم لقطاع على حساب قطاع آخر وتلبي مطالب الصناعيين والتجار الذين يأخذون حصتهم بالتساوي من الدعم الحكومي.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال تيناوي: إن الحكومة تولي اهتماماً كبيراً لتنشيط القطاع الصناعي إضافة للقطاع التجاري ولا تفرق بين قطاع وآخر من ناحية الاهتمام والمساعدة وتقديم الدعم وليس هناك أي قطاع من القطاعين يأخذ من حصة الآخر من الدعم.

وأشار إلى أن التعديلات التي حصلت على البنية التشريعية للاستثمار في سورية كانت تصب في مصلحة التجار والصناعيين بالوقت نفسه، مشيراً إلى أن قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ قدم فرصاً كبيرة لقطاع المنتجين والمستثمرين سواء أكانوا صناعيين أم تجاراً.

في ورشة «على طريق المسؤولية الاجتماعية المعاصرة للدولة».. كلية الاقتصاد «عاتبة» على الحكومة

العدي: نحن مشفى الاقتصاد تعالوا لتحصلوا على الحلول

خضور: من أسباب تراجع الإيرادات الفساد وهدر موارد الدولة والتهرب الضريبي

جلنار العلي

انتقد الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدي الجفاء بين السلطة التنفيذية وجامعة دمشق، وذلك خلال الورشة التي أدارها يوم أمس في الكلية بعنوان: «على طريق المسؤولية الاجتماعية المعاصرة للدولة»، وخاصة أنه لم يحضر أحد من المعنيين في الوزارات الورشات الثلاث التي أقيمت مؤخراً والتي تعد من أهم الورشات على مستوى جامعة دمشق، مع الأخذ بالحسبان أن كلية الاقتصاد أشبه بمشفى الاقتصاد، تقدم حلولاً وطروحات اقتصادية.

استفادة متبادلة

وبعد العتب، عاد عدي إلى صلب الموضوع واعتبر أن كل الحكومات المتعاقبة من عام ١٩٤٩ إلى الآن لم تستطع تعديل النظام الضريبي المأخوذ من فرنسا، مشيراً إلى أنه تم التحدث عن المسؤولية الاجتماعية لأول مرة من خلال مرسوم صدر في العام الحالي ٢٠٢٣ حيث تم السماح للتجار والفعاليات الاقتصادية بأن تعد ٤ بالمئة من أرباحهم نفقة مقبولة ضريبياً وتكون متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، طارحاً أمثلة على المسؤولية الاجتماعية كتقديم الرعاية المالية والعينية لطلاب المدارس والجامعات خلال فترة الدراسة، وتقديم الرعاية لجرحى الحرب وأسر الشهداء وتنفيذ وصيانة المنشآت العامة، ويستفيد القطاع الخاص من تقديم هذه المسؤولية بالإعفاء الضريبي.

واعتبر أن الموازنة المخصصة للمعونة الاجتماعية في عام ٢٠٢٤ التي تقدر بـ٥٠ مليار ليرة من أصل ٣٥٥٠٠ مليار ليرة مخجلة.

التهرب الضريبي

وفي سياق متصل، بيّن الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور رسلان خضور في ورقة بحثية قدمها خلال الورشة، أنه يوجد توجهات وبرامج على المستوى العالمي والمحلي سواء كان أكاديمياً أم حكومياً ترى بأن مؤسسات الدولة الرسمية بحاجة إلى إعادة نظر، وتقر بعض التيارات بضرورة تخلي الدولة عن الكثير من مسؤولياتها الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم والسكن وغير ذلك، نظراً لأن الدولة انسحبت بالأساس من النشاط الاقتصادي وليس لديها الموارد الكافية للقيام ببعض مسؤولياتها الاجتماعية، مشيراً إلى أنه قد يكون أحد أهم الأسباب لهذا الطرح هو العجز في الموازنة العامة للدولة، بحيث يتم تبرير العجز بأنه ناجم عن زيادة الإنفاق الاجتماعي، معتبراً أن هذا التبرير غير دقيق، فالمشكلة لا تتعلق بالنفقات أو زيادة الإنفاق الاجتماعي، وإنما تتعلق بجانب الإيرادات، فعلى مدى سنوات يتراجع الإنفاق الاجتماعي الذي لا تتجاوز نسبته من إجمالي الإنفاق العام بالموازنة ٤١ بالمئة عام ٢٠٢٢، وفي العام الحالي ٣٠ بالمئة، أما في موازنة العام القادم فوصلت إلى ١٧ بالمئة فقط، مؤكداً أن الإيرادات العامة للدولة تراجعت بالفعل بسبب الحرب والحصار وفقدان الوصول إلى حقول النفط والغاز بسبب الاحتلال وتدمير المؤسسات الإنتاجية بالقطاعين العام والخاص، وهذا الأمر طبيعي، إلا أن تراجع الإيرادات بشكل أساسي وعجز الموازنة سببه التهرب الضريبي والتهريب الذي يعد شكلاً من أشكاله، إضافة إلى أشكال أخرى من الفساد والموارد المهدورة بأملاك الدولة وعقودها، إضافة إلى تراجع العبء الضريبي الذي يعد منخفضاً تاريخياً، حيث لم يتجاوز ١٥– ١٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي GDP، بينما وصل المتوسط العالمي إلى ٢٨,٢ بالمئة، ومتوسط الاتحاد الأوروبي ٤٣ بالمئة، أما في الدول العربية التي تشبه اقتصاداتها الاقتصاد السوري فهو يقارب الـ٢٥ بالمئة.

لا علاقة للنظام الاشتراكي

وفي السياق، أشار خضور إلى أن للدولة أياً كان شكلها ونظامها الاقتصادي مهام وواجبات اجتماعية، إلا أن الخلاف يتمحور حول حجم هذه الواجبات وكيفية وطريقة قيام الدولة بمهامها الاجتماعية، كما يعتقد البعض أن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الدولة مرتبطة بالنظام الاشتراكي، وهذا الاعتقاد خاطئ، ولا يرتبط حتى بالرأسمالية، إلا أن الرأسماليين لا يتبنون المسؤولية الاجتماعية لدوافع أخلاقية وإنسانية وإنما حرصاً على سلامتهم وعلى الدولة الرأسمالية والمنظومة كلها، حيث يوجد قاعدة بالنسبة لهم تقول «إن مستقبل النظام الرأسمالي يتوقف على إدراك الجميع أن مبدأ المسؤولية الاجتماعية لا يقل أهمية عن مبدأ السوق الحر».

كما تم عرض بيانات توضح نسبة الإنفاق الاجتماعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للدولة، للدول الأربع ذاتها خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠– ٢٠٢٢، فكانت النسب تتراوح بين ١٥ بالمئة و٣٥ بالمئة، وقد كانت النسبة تتصاعد، أما في سورية فكانت النسبة تتراوح بين ١٦ بالمئة و٢٠ بالمئة، على الرغم من أن الدول الرأسمالية تنصح الدول المشابهة لسورية عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتخفيض نسبة الإنفاق الاجتماعي.

التنمية الاجتماعية

وأشار خضور إلى أنه من أهم أسباب تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى العالمي خلال السنوات الماضية، هو زيادة حدة التفاوت في توزيع الثروات والدخول، بدءاً من أواخر السبعينيات إلى اليوم، مؤكداً أن اختصار مفهوم المسؤولية الاجتماعية بما تقدمه الدولة بشكل مباشر من سلع وخدمات كدعم الخبز والسكر وغير ذلك، يعد أمراً خاطئاً لأن ذلك يعد أقل شكل من أشكال هذه المسؤولية أهمية، فجوهر ومركز ثقل المسؤولية الاجتماعية للدولة يكون في مكان آخر، حيث يتجسد في تحقيق التنمية المجتمعية التي تضمن حقوق الإنسان الأساسية، والتزام مؤسسات الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف في إتاحة الفرص لهم، وحماية المجتمع من الفقر وتبعات البطالة، وحماية الأفراد كمستهلكين، وضبط الالتزام بالمعايير الأخلاقية تجاه المجتمع في النشاط الاقتصادي.

وأضاف: إن المسؤولية الاجتماعية ليست أعمالاً خيرية أو مكرمات وعطاءات على الإطلاق، بل هي واجب ومهمة أساسية من مهام الدولة المعاصرة، وقيام الدولة بمهامها الاجتماعية يجب ألا يكون لأسباب إنسانية وأخلاقية فقط، ويجب عدم حصرها على فئات أو شرائح فقط، كما أن الهدف ليس حماية بعض الشرائح الضعيفة والهشة اقتصادياً، لأن الهدف الأساس هو الحفاظ على الدولة نفسها وحمايتها من الانهيار وتحصينها داخلياً، مشيراً إلى أنه يمكن لمؤسسات الدولة الرسمية وقطاع الأعمال العام ألا يقوم بإنتاج السلع والخدمات وتبادلها، وأن يحل محله قطاع الأعمال الخاص بإنتاج السلع السوقية وتبادلها، فهذا قد لا يؤثر في قوة الدولة وأمانها واستقرارها، ولكن لا يجوز على الإطلاق أن تتخلى الدولة عن مهامها الاجتماعية، فالدولة القوية ليست الدولة التي تملك وسائل إنتاج قوية وتنتج سلعاً وخدمات مختلفة من خلال قطاع الأعمال العام، بل هي الدولة التي تملك القدرة على الضبط والتحكم والتدخل بالمجريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

عدالة توزيع الثروة

وأشار خضور إلى أن أول مهمة من مهام المسؤولية الاجتماعية هو تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الثروات والدخول حيث يكسب الجميع من ثمار التنمية، وذلك من خلال سياسات التوزيع الأولي والثانوي، كي لا تضطر لاحقاً إلى اللجوء لتقديم الدعم المباشر لسلع وخدمات مختلفة إلا على نطاق ضيق ومحدود جداً، لأن هذا الشكل من الدعم يشوبه عمليات فساد كبيرة ويخلق سوقاً سوداء، وله آثار سلبية في المستوى الاقتصادي الكلي تفوق الآثار الإيجابية وهذا الأمر ملموس حالياً، ذاكراً بأن وسطي حصة الرواتب والأجور في الدول الرأسمالية يتراوح بين ٣٦– ٥٠ بالمئة على حين كانت في السبعينيات والثمانينيات تصل إلى ٦٠ بالمئة في بعض الدول، أما بالنسبة لسورية فقد تراوح وسطي حصة الرواتب والأجور من الناتج الإجمالي المحلي قبل الحرب بين ٢٥– ٢٨ بالمئة، أما في فترة الحرب فأصبحت تقل عن ٢٠ بالمئة، علماً أن ٦٥ بالمئة من المواطنين يعملون بالأجر، و٣٥ بالمئة يعملون لحسابهم الخاص، مشيراً إلى وجود تفاوت مرعب في توزيع الثروات والدخول في سورية وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار وفقدان السلم المجتمعي وإلى أزمات كبرى.

وتابع: «أما ثاني مهمة فتتمثل بمسؤولية الدولة بتوفير فرص التعليم لجميع مواطنيها لضمان تكافؤ الفرص وتمكين الجميع، وثالث مهمة تتعلق بتقديم الخدمات الصحية وإتاحتها عبر شبكات التأمين الصحي، وتنمية المجتمعات المحلية»، لافتاً إلى أن الدولة تقوم بذلك إما بشكل مباشر عندما تمتلك الفائض الاقتصادي فتتولى مهام التوزيع الأولي والثانوي وتقديم الخدمات الاجتماعية، أو بشكل غير مباشر عندما تملك جزئياً الفائض الاقتصادي فيكون دورها من خلال تحديد القواعد والقوانين ووضع التشريعات وإنشاء شبكات الأمن الاجتماعي لتقديم خدمات اجتماعية.

مسؤولية الجميع

وأكد أن الدولة ليست وحدها المسؤولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية، فهي مهمة جميع المؤسسات بما فيها قطاع الأعمال الخاص والنقابات والأحزاب والمؤسسات الوقفية، فخلال العقود الماضية بدأ قطاع الأعمال الخاص يحل بكثير من المجالات محل قطاع الأعمال العام، فمثلاً كانت حصته من الناتج الإجمالي ٣٠ بالمئة في الثمانينيات، أما في عام ٢٠١١ فقد ساهم بحدود ٦٥– ٧٠ من الناتج المحلي الإجمالي، على حين كانت مساهمته في الضرائب ٣٠ بالمئة، وكانت نسبة العاملين فيه تصل إلى ٧٠ بالمئة من مجمل العاملين، على حين تتراوح نسبة المسجلين بالتأمينات الاجتماعية بين ٣٠–٥٠ بالمئة، ويتحمل العاملون معظم تكاليف التأمين الصحي، وقد صار الوضع خلال سنوات الحرب أسوأ وليس أفضل.

آلية الإدارة

من جانبه، أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور أيمن ديوب خلال ورقة بحثية ثانية قدمها في الورشة، أن المشكلة تكمن في آلية إدارة المال العام، وليس في نقص الموارد، لافتاً إلى أن الدولة يجب أن يكون هدفها بالدرجة الأولى هو المواطن من خلال تقديم الخدمة العامة له والتي تتجسد في الدعم الكبير المقدم تحت ما يسمى المسؤولية الاجتماعية، والذي يجب أن يقدم بوساطة الحكومة عن طريق السياسات العامة والبنى المؤسساتية والخدمة المدنية، بهدف تحقيق رضا وانتماء وعدالة ومواطنة.

ورأى ديوب أنه يوجد سوء في تأدية الخدمة العامة، وهذا ما يمنع تحقيق العدالة والضمان الاجتماعي وغير ذلك، لافتاً إلى أن فلسفة النظام السياسي للدولة يحدد كيفية أو عدم توجهها نحو المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الأربعة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والخيرية، متسائلاً عن وجود تشريعات صحيحة لتأدية هذه المهام وحملات توعية تتعلق بإيلاء اهتمام لهذا الجانب، وهل الدولة قادرة على مواجهة كل التيارات الثقافية والفكرية، وعلى القيام بتنمية مجتمعية، وهل يوجد شفافية مطلقة بالقرارات وعرض السياسات العامة؟ وهل يوجد عدالة اجتماعية أو تعميم للسياسات الاقتصادية التي تقلل من التبعية وتخفف المديونية العامة للدولة.

وأشار ديوب إلى أنه من خلال دراسة مجموعة من تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة والتي بلغ عددها ٢٠ دولة، كان هناك نوعان من الدول، أولها اتبعت سياسات عامة ذات تدخلات ناعمة بسيطة غير مباشرة من خلال بناء وتأهيل الكوادر وتطوير الخبرات والاهتمام بقطاع الأعمال والمؤسسات الخيرية ولكنها لم تؤد إلى نتائج مهمة، وثانيها كانت تدخلاتها عامة ملزمة عبر سياسات وبرامج تصدرها الحكومات سواء من خلال إعفاءات ضريبية أم مكافآت أم قوانين وتشريعات، وهذا التدخل أدى إلى نتائج إيجابية على صعيد المسؤولية الاجتماعية.

أما في سورية، فتساءل ديوب عن البرامج التي تم تقديمها في هذا المجال، فقد صار هناك الكثير من الإجراءات وتم الانتقال من اقتصاد مركزي مخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وفق برنامج إصلاح اقتصادي طموح في الخطة الخمسية العاشرة، وهذا الأمر كان جيداً في جزء منه، ولكن المشكلة لم تكن في نوعية السياسات التي تم اتخاذها، وإنما تكمن في الرغبة وامتلاك المقدرة والكفاءة الحقيقية على تنفيذها، متابعاً: «مادامت الحكومة في هذه العقلية وهذا الفكر والتصرف فسنبقى بالوضع نفسه».

أين الرقم الإحصائي؟

ومن المداخلات ما أشار إليه عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، أنه لولا تدخل رجال الأعمال وأصحاب الأموال لكان الوضع الاقتصادي انهار منذ السنة الثانية في الأزمة، فقد كان التدخل الإيجابي من خلال المعونات وسواها من الصدقات والزكاة وغير ذلك له أثر كبير في وقوف الحكومة لغاية الآن، معتبراً أن العمل الخيري هو جزء من المسؤولية الاجتماعية، وقد كان هناك أعمال خيرية مستدامة قام بها بعض رجال الأعمال السابقين كجر مياه عين الفيجة إلى دمشق، وبناء مشفى المجتهد وغير ذلك، لذا من الممكن لرجال الأعمال الحاليين القيام بالكثير من الأمور الإيجابية، لكن تكمن المشكلة الحقيقية في الوضع الحالي أن أغلب المبادرات إسعافية، فمثلاً تدخل رجال الأعمال بعد وقوع الزلزال في شهر شباط من العام الحالي، تم تقديم الكثير من الإعانات، لذا يجب عدم تجاهل دور رجال الأعمال والمدفوعات التي قدمت.

وفيما يخص الإحصائيات حول التهرب الضريبي، أشار إلى وجود مشكلة في الرقم الإحصائي، وهناك شكوك بصحة نسب العبء الضريبي، كما يوجد مشكلة في تناغم وتناسق التشريعات التي تجعل قطاع الأعمال متهرباً بشكل دائم أمام تسجيل عماله بالتأمينات الاجتماعية بسبب الأعباء وضرائب الرواتب والأجور التي تؤثر على رجل الأعمال.. وفي سياق متصل، أشار الحلاق إلى تقدم غرفة التجارة لاستثمار مستوصف طبي لمؤسسة السورية للتجارة، ولكن بعد أن تم الاتفاق معهم ومعاينة المكان، وضعت المؤسسة مبلغاً خيالياً للاستثمار، لذا المعوق بالنسبة لقطاع الأعمال لممارسة دوره بالمسؤولية الاجتماعية يكون في بعض الأحيان من قبل الحكومة التي تنظر للموضوع على أنه استثمار مادي.

• ديوب: مادامت الحكومة بالعقلية نفسها فسنبقى بالوضع نفسه

• الحلاق: لولا رجال الأعمال لانهار الاقتصاد من ثاني سنة في الأزمة